صدر المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الإنتوساي).
لمزيد المعلومات يرجى زيارة الموقع www.issai.org.

ISSAI 11

الإنتوساي

المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
والإيضاحات والتطبيقات الجيدة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة "إنتوساي" المتعلقة باستقلالية الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة

INTOSAI Professional Standards Committee

PSC-Secretariat

Rigsrevisionen • Landgreven 4 • P.O. Box 9009 • 1022 Copenhagen K • Denmark

Tel.:+45 3392 8400 • Fax:+45 3311 0415 • E-mail: info@rigsrevisionen.dk

INTOSAI

EXPERIENTIA MUTUA

OMNIBUS PRODEST

INTOSAI General Secretariat - RECHNUNGSHOF
(Austrian Court of Audit)
DAMPFSCHIFFSTRASSE 2
A-1033 VIENNA
AUSTRIA
Tel.: ++43 (1) 711 71 • Fax: ++43 (1) 718 09 69

E-MAIL: intosai@rechnungshof.gv.at;
WORLD WIDE WEB: http://www.intosai.org

INTOSAI

المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 11
والإيضاحات والتطبيقات الجيدة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة "إنتوساي" المتعلقة باستقلالية الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة

اللجنة الفرعية لمنظمة إنتوساي المعنية باستقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة 11 – والإيضاحات والتطبيقات الجيدة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة "إنتوساي" المتعلقة باستقلالية الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة

بموجب إعلان مكسيكو بشأن الاستقلالية، ينبغي للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة أن تحمي قيمة أعمالها بإضافة إجراءات إحترازية مناسبة وإزالة الحواجز التي تقف في طريق استقلاليتها سواء الحقيقية منها أو المحتملة.
يجب أن تكون هذه الإيضاحات بمثابة مصدر للتطبيقات الجيدة لاستخدام وسائل أخرى لتحسين استقلالية الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة. والغرض منها هو توفير أداة دائمة ينبغي الحفاظ عليها وتحديثها. لقد قمنا بعرض المبادئ كما هي مبينة في إعلان مكسيكو بشأن الاستقلالية وأضفنا إليها أمثلة عن التطبيقات الجيدة لمساعدة الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة على تحقيق استقلاليتها. وكلما تم تحديد المزيد من التطبيقات الجيدة، سيتم إضافتها إلى هذه الإيضاحات بما يؤدي إلى الرفع من درجة الإستقلالية.

المبدأ الأول :
وجود إطار دستوري/نظامي/قانوني مناسب وفعال وأحكام تطبيق واقعية خاصة بهذا الإطار.

الإيضاحات :
من المطلوب وضع تشريعات تحدد بالتفصيل مدى استقلالية الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة.

التطبيقات :
دور الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة وواجباته غير منصوص عليها في التشريعات:
في الحالات التي يكون لرئيس الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة رتبة وزير، يعتمد الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة سلوكاً تنظيمياً بهدف تحقيق المزيد من الاستقلالية عن السلطة التنفيذية. ليبقى الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة بمعزلٍ عن السلطة التنفيذية عن طريق عدم مشاركته في جميع اجتماعات أو أنشطة مجلس الوزراء بحيث لا يحضر إلا في المناسبات التي يكون فيها الحضور ضرورياً للقيام بأعمال الرقابة والمحاسبة.

المبدأ الثاني :
استقلالية رؤساء الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة و"الأعضاء" (في المؤسسات التي يتمتع أعضاؤها بصلاحية جماعية متساوية)، بما في ذلك ضمان الحفاظ على المنصب والحصانة القانونية أثناء الأداء العادي لمهامهم:

الإيضاحات :
تحدد التشريعات المطبقة شروط تعيين رؤساء الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة وأعضاء المؤسسات التي يتمتع فيها الأعضاء بصلاحية جماعية متساوية، وإعادة تعيينهم، وعملهم، وتقاعدهم وإقالتهم والذين :

- يتم تعيينهم، أو إعادة تعيينهم، أو إقالتهم وفق إجراء يضمن استقلاليتهم عن السلطة التنفيذية.
- يكون تعيينهم لمدة طويلة كافية ومحددة حتى يتمكنوا من أداء المهام المنوطة بهم دون الخوف من العقاب.
- تكون لديهم حصانة ضد الملاحقة القضائية بخصوص أي عمل سابق أو حاضر نتج عن الأداء العادي والطبيعي لمهامهم كما يقتضي الحال.

التطبيقات :

- تعين السلطة التشريعية رئيس الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة وتعيد تعيينه أو إقالته. يعين رئيس الجمهورية، بموافقة لجنة التعيينات، أعضاء اللجنة المختصة (رئيس ومفوضان). ولا يجوز إقالة أعضاء اللجنة المختصة من منصبهم إلا من خلال إجراء الاتهام الجنائي.
- يعين حاكم المجلس رئيس الجهاز الرقابي بناء على توصية (وليس موافقة) مجلس النواب. ويرى الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة أن ذلك يعتبر بمثابة "موافقة" من الناحية العملية وبسبب الدور غير السياسي الذي يلعبه الحاكم العام وبسبب أعراف المناصحة.
- يعين رئيس الدولة رئيس الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة، ويعيد تعيينه أو إقالته بناء على موافقة السلطة التشريعية. يعين رئيس الجمهورية رئيس الجهاز الرقابي، حتى سن التقاعد. ولا ينبغي لرئيس الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة أن يتقاعد أو أن تتم إقالته من منصبه إلا استناداً إلى الأسباب أو الطريقة المطبقة على قضاة المحكمة العليا، وتشمل هذه الأسباب الإعاقة أو العجز الجسدي أو العقلي أو سوء السلوك.
- يعين رئيس الدولة رئيس الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة بناء على نصيحة وموافقة أغلبية ثلثي أصوات أعضاء مجلس الشيوخ. ويجوز لمجلس الشيوخ إقالة رئيس الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة من منصبه لسبب ما بأغلبية ثلثي الأصوات.
- تعين الحكومة رئيس الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة - وليس السلطة التشريعية أو رئيس الدولة. من أجل إضفاء المزيد من الاستقلالية على التعيين وإزالة أي تأثير حقيقي أو متصور من قبل السلطة التنفيذية، يتم إنشاء لجنة استشارية. تضم اللجنة مسؤولين كبار في الحكومة وأعضاء من منظمات خارجية ذات صلة (مثلا، مؤسسة الرقابة المالية والمحاسبة الوطنية، ومهنيون كبار في ميدان المحاسبة والرقابة المالية، والجمعيات المهنية). تقوم اللجنة الاستشارية بالانتقاء الأولي للمرشحين، ثم ترفع توصية إلى أحد وزراء الدولة، الذي بدوره يرفع توصية إلى رئيس الوزراء.
- يعين رئيس الدولة، الذي ليس هو رئيس الحكومة وينتخب بأغلبية أصوات المواطنين ، رئيس الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة .
- يتم اختيار الأعضاء في الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة (ديوان المحاسبة) ذوي الصلاحية الجماعية المتساوية عن طريق مسابقة عامة تشرف عليها لجنة تحكيم مستقلة. وتحدد التشريعات شروط الترشيح ومعيار اختيار المرشحين.
- لا يتطرق الدستور إلى موضوع الحصانة القانونية لرئيس الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة أثناء أداء مهامه العادية. ويسعى الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة إلى تفادي التقاضي باستعمال طريقة تصفية تشمل ما يلي:

- رسالة تمثيل من الإدارة.
- نقاش متواصل بشأن النتائج أثناء عملية الرقابة من أجل تصفية القضايا بمجرد ظهورها إن أمكن .
- اجتماع ختامي لمناقشة النتائج التي لم يتم تصفيتها أثناء عملية الرقابة .
- رسالة من الإدارة (تنبه الجهة الخاضعة للتدقيق/الرقابة بأن لديها ثلاثة أسابيع للقراءة وتسجيل تعليقات) التي يتم النظر فيها عند كتابة التقرير.
- بالنسبة لرقابة الأداء (مردود عائدات الإنفاق)، ترسل مسودة تقرير إلى الجهة المشمولة بالرقابة للتعليق عليها، ويتم النظر في تلك التعليقات عند الانتهاء من التقرير ويتم تكرارها في أحد فصول التقرير .
- بالنسبة للرقابة المالية، يتم عرض نسخة من مسودة التقرير على الإدارة أثناء زيارة ودية، بحيث مازالت أمام الإدارة فرصة لتقديم دليل قد يؤدي إلى إزالة المواد المثيرة للجدل من التقرير.

- إن رئيس محكمة الديوان (ديوان محاسبة متساوي الأعضاء) :
  - يتم تعيينه بناء على مرسوم من رئيس الجمهورية يصدره بعد استلامه مقترحا من رئيس مجلس الوزراء، الذي استمع إلى رأي رئاسة مجلس محكمة الديوان (الجهاز الأعلى للرقابة المالية) .
  - ينبغي اختياره من بين قضاة المحكمة الذين قاموا بمهام رئيس ديوان المحكمة لمدة خمس سنوات على الأقل ، أو الذين قاموا بمهام معادلة في الهيئات الدستورية الوطنية أو في مؤسسات الاتحاد الأوروبي.
  - عند تعيينه، يقوم بالمهام المنوطة بهذا الدور حتى سن التقاعد ولا يمكن فصله من هذا المنصب.
- يتم تعيين رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في منصبه لمدة سبع سنوات. بعد تقديم من رئيس البرلمان، يتم إجراء اقتراع سري ويتم تعيين رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بعد حصوله على غالبية الأصوات من البرلمان.

المبدأ الثالث :
صلاحية واسعة كافية وحرية التصرف التامة للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في أداء مهامها.

الإيضاحات:
ينبغي للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة أن تتمتع بالسلطة الكافية لرقابة :
- استعمال الأموال أو الموارد أو الموجودات العامة من قبل جهة مستلمة أو منتفعة بغض النظر عن طبيعتها القانونية.
- تحصيل الإيرادات المستحقة للحكومة أو الهيئات العامة.
- قانونية ونظامية الحسابات الحكومية أو حسابات الهيئات العامة والهيئات.
- جودة الإدارة المالية وإعداد التقارير.
- العمليات الحكومية أو عمليات الهيئات العامة من حيث محافظتها على الأموال وكفاءتها وفعاليتها.

ما عدا في الحالات التي يطلب منها القانون فعل ذلك، لا تقوم الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة برقابة على سياسة الهيئات الحكومية أو العامة بل تقتصر فقط على رقابة تنفيذ السياسات.

ومع احترام الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة للقوانين التي تصدرها السلطة التشريعية والتي تطبق عليها، فإنها متحررة من أي توجيه أو تدخل من السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية عند :
- اختيار مواضيع الرقابة.
- التخطيط لعملياتها الرقابية، وبرمجتها، وإنجازها، وإعداد تقاريرها، ومتابعتها.
- تنظيم وإدارة مكاتبها .

- فرض قرارات العقوبة عندما يكون تطبيق العقوبات جزءاً من صلاحية الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة.

لا ينبغي للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بأي شكل من الأشكال أن تتدخل أو تعطي الانطباع بأنها تتدخل في إدارة الجهات المشمولة برقابتها.

ينبغي للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة أن تضمن عدم قيام موظفيها بتكوين علاقات وثيقة مع الجهات المشمولة بالرقابة لكي تبقى موضوعية أو تبدو كذلك.

ورغم أن للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة حرية التصرف التامة في أداء المهام المنوطة بها، يجب عليها أيضاً أن تتعاون مع االهيئات الحكومية والعامة التي تسعى إلى إدخال تحسينات على استخدام وإدارة الأموال العامة.

ينبغي للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة أن تستخدم معايير العمل والرقابة المناسبة وأن تلتزم بقواعد السلوك المذكور في الوثائق الرسمية لمنظمة إنتوساي واتحاد المحاسبين الدولي أو الهيئات الأخرى المعترف بها والتي تضع المعايير.

يجب على الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة أن تقدم تقريراً سنوياً خاصاً بالأنشطة التي تقوم بها إلى السلطة التشريعية ومؤسسات أخرى في الدولة بمقتضى الدستور أو القوانين الأساسية أو التشريعات، ويجب عليها أن تنشر هذا التقرير على الجمهور.

التطبيقات الجيدة :

- يمكن حماية الاستقلال التنظيمي للجهاز الأعلى للمراقبة المالية عن طريق ترسيخ أهميته في ثقافة المنظمة من خلال وسائل مثل تقديم دورات التدريب. تدرب الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة موظفيها وتركز على المعايير والجودة المطلوبة في عملهم. وهناك حاجة إلى بذل جهود كبيرة لضمان استقلالية وموضوعية وحياد عملهم.
- بالنسبة لأخذ الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، تتعلق مصطلحات "التبذير والإسراف" برقابة الأداء الخاصة بالكفاءة المالية (مردود عائدات الإنفاق) لكن لا تتعلق بالضرورة بالفعالية. تتم إدارة الفعالية عن طريق استخدام معايير الرقابة ومطابقتها للعمليات. وبما أنه يتم استشارة الجهات المشمولة بالرقابة عند تحديد المعايير، فإن قبولهم للمعايير يعتبر اعترافا غير مباشر بأن فعالية البرنامج قد خضعت للمراجعة.
- في بعض الأحيان، يطلب من موظفي الجهاز الأعلى للرقابة (بناء على أوامر السلطة التشريعية) أن يتعاونوا بشكل وثيق مع المديرين (مثلا في لجنان المناقصات) لضمان الالتزام بالإجراءات. وقد يبدو هذا المطلب أنه يسبب تضاربٍ في المصالح. ورغم ذلك، يمكن للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة أن يحافظ على استقلاليته عن طريق ضمان بأن المراقبين الماليين لا يشاركون سوى بصفة ملاحظين فقط، ولا يشاركون في عملية اتخاذ القرارات.

المبدأ الرابع :

الوصول غير المقيد للمعلومات :

الإيضاحات :

ينبغي للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة أن تتمتع بالسلطات الكافية للحصول، بشكل غير مقيد ومباشر وحر، وفي الوقت المناسب، على كافة الوثائق والمعلومات اللازمة لأداء مهامها القانونية على نحو صحيح.

التطبيقات الجيدة :

- يستلم الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة نسخا من كافة القرارات التي يتخذها مجلس الوزراء، مما يساعده على اختيار الأعمال الرقابية وفهم الأنشطة المالية الحكومية.

- أثناء عمليات الرقابة المالية على الجهات والمشاريع العامة، يحق لأحد قضاة محكمة ديوان الرقابة (الذي يتم تعيينه من قبل رئاسة مجلس محكمة ديوان الرقابة للعمل كمندوب) أن يحضر اجتماعات جمعية الهيئة العامة ومجلس الإدارة ولجنة التوجيه ومجلس المراقبين. ونتيجة لذلك، يكون القاضي (الذي ليس لديه حق التصويت) على علم بأنشطة الهيئة العامة ولديه حق الاطلاع الكامل على المعلومات.

المبدأ الخامس :
حق وواجب إعداد تقارير بشأن أعمالها :

الإيضاحات :
لا ينبغي تقييد حرية الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في إعداد تقارير بشأن نتائج أعمالها الرقابية، فينبغي أن يفرض عليها القانون أن ترفع تقريراً بشأن نتائج رقاباتها المالية على الأقل مرة في السنة.

التطبيقات الجيدة :
- يُطلب من رئيس الجهاز الرقابي أن يقدم تقريرا سنويا مباشرة إلى العاهل (الملك)، الذي سيأمر بطرح التقرير على البرلمان. ويسمح قانون الرقابة المالية لرئيس الجهاز الرقابي أن يرفع تقريره بشأن النتائج الرقابية في أي وقت من السنة. ويتم تبليغ النتائج التي تحتاج إلى إجراءات فورية، مثل سوء التصرف في الأموال العامة وسوء استخدام السلطة، مباشرة إلى السلطات المختصة للتحقيق فيها فورا. وقد يتعرض مرتكبوا هذه الأفعال إلى العقوبة أو الإجراءات التأديبية.
- ليس من اللازم من الناحية القانونية على الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة أن ينشر للجمهور تقارير الرقابة المالية الفردية باستثناء تقديم تقريرها السنوي إلى الرئيس أو الجمعية الوطنية. ورغم ذلك، منذ شهر أغسطس/آب 2003، فقد نشر الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة جميع تقاريره الرقابية على الجمهور على صفحة موقعه الإلكتروني للجهاز الأعلى للرقابة المالية.

المبدأ السادس :
حرية تحديد محتوى تقارير الرقابة المالية وتوقيتها ونشرها وتوزيعها :

الإيضاحات :
تتمتع الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بحرية تحديد محتوى ومضمون تقاريرها الرقابية.

تتمتع الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بحرية إبداء الملاحظات ورفع التوصيات في تقاريرها الرقابية، مع الأخذ في عين الاعتبار، كلما كان مناسباً، وجهة نظر الجهة المشمولة بالرقابة .

تحدد الهيئة التشريعية حداً أدنى للشروط المتعلقة بإعداد تقارير الرقابة المالية من قبل الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة، وكلما كان ذلك مناسبا، تحدد أيضاً مواضيع معينة يجب أن تخضع إلى رأي أو شهادة رقابة رسمية.

تتمتع الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بحرية تحديد الوقت المناسب لتقاريرها ما لم يفرض القانون شروطاً معينة خاصة بإعداد تقارير الرقابة المالية.

يجوز للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة أن تلبي طلبات معينة لإجراء تحقيقات أو رقابة مالية من السلطة التشريعية ككل (أو إحدى لجانها) أو من الحكومة.

تتمتع الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بحرية نشر تقاريرها وتوزيعها بعد تقديمها وطرحها بصفة رسمية على السلطات المختصة كما ينص على ذلك القانون.

التطبيقات الجيدة :
رغم أن قانون الرقابة المالية والمحاسبة لا ينص بوضوح أنه يمكن نشر الآراء المقدمة إلى مجلس النواب على الجمهور في تقرير الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة، يجوز للجنة الموازنة لمجلس النواب أن تجعل تلك الآراء جزءاً إجباريا من تقارير الحكومة التي يجب مناقشتها علنيا.

المبدأ السابع :
وجود آليات متابعة فعالة للتوصيات التي ترفعها الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة :

الإيضاحات :
تقدم الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة تقاريرها إلى السلطة التشريعية أو إحدى لجانها أو إلى مجلس إدارة الجهة المشمولة بالرقابة ، كلما كان مناسباً، للعرض ومتابعة توصيات محددة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية.

تتمتع الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بنظام متابعة داخلي خاص بها للتأكد من أن الجهات المشمولة بالرقابة قد عالجت بطريقة صحيحة ملاحظاتها وتوصياتها بالإضافة إلى الملاحظات والتوصيات التي رفعتها السلطة التشريعية أو إحدى لجانها أو رفعها مجلس إدارة الجهات المشمولة بالرقابة ، كلما كان مناسباً.

ترفع الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة تقارير متابعاتها إلى السلطة التشريعية أو إحدى لجانها أو إلى مجلس إدارة الجهة المشمولة بالرقابة ، كلما كان مناسباً ، للنظر فيها، واتخاذ إجراءات بشأنها، حتى في الحالات التي يكون فيها للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة سلطة قانونية خاصة بها للمتابعة وفرض العقوبات.

التطبيقات الجيدة :

- **لا توجد وظيفة متابعة.** حاليا، يتحمل رؤساء الوزارات مسؤولية التعامل مع القضايا التي يثيرها الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة. ويطلب رئيس وزارة المالية :
  - من الوزراء الاستمرار في مراقبة الإجراءات التي تتخذها الوكالات التابعة لوزاراتهم للرد على توصيات الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة
  - وتقديم معلومات منتظمة إلى الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة وإلى لجنة الحسابات العامة.

- **لا توجد سلطة قانونية للمتابعة أو لفرض العقوبات.** قدمت إحدى الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة الآراء التالية حول هذا الموضوع.
  - يجوز القيام بمتابعة الرقابة المالية بأمر من رئيس الجهاز الرقابي، وفي بعض الأحيان يكون ذلك بطلب من لجنة برلمانية دائمة. وفي غياب آلية رسمية للمتابعة أو في غياب لجنة حسابات عامة، يجوز للجان البرلمانية الدائمة الفردية أن تنظر في التقارير، كل تقرير على حدة.
    إن الحفاظ على علاقة قوية مع اللجان البرلمانية الدائمة يسمح للجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة بتقديم المعلومات والعروض إلى اللجان بشأن التقارير. وبما أن عملية تقديم المعلومات تكون علنية، يكون أمام الجهاز الأعلى للرقابة المالية فرصة جذب الانتباه إلى هذه التوصيات.
  - توجد آلية رسمية لاسترعاء انتباه السلطة التنفيذية إلى تقارير الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة تتضمن اجتماعات منتظمة بين رئيس الجهاز الرقابي ورؤساء ثلاث وزارات حكومية مركزية (وزارة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، والخزينة العامة وهيئة خدمات الدولة).

- ذكرت إحدى الدول أن رئيس الجهاز الرقابي يناقش توصيات الجهاز الأعلى للرقابة المالية مع الوزارة المعنية ويتخذ الإجراءات المناسبة إذا لم تبد الوزارة حماسا بإتباع التوصيات. وفي بعض الحالات، تتم متابعة القضايا في العام المقبل ويتم التوصية باتخاذ إجراءات أكثر شدة.

- بالنسبة لإحدى الأجهزة العليا للرقابة المالية، ليس من المطلوب القيام بمتابعة، فبموجب قانون الرقابة المالية، توجد آليات تضمن بأن الوزارات والوكالات تقوم بمتابعة التوصيات.
- من المطلوب من الموظفين المراقبين إنشاء لجنة معروفة باسم "لجنة الإدارة المالية والحسابات" يترأسها الموظفون المراقبون لمتابعة توصيات العمليات الرقابية وتضمن اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة من قبل الوزارات والوكالات.
- في تقرير المتابعة الرقابي، سيقوم الجهاز الأعلى للرقابة المالية برفع تقرير عن وضع وحالة القضايا المثارة في عملية المراجعة السابقة. إضافة إلى ذلك، أنشأ مكتب رئيس الوزراء لجنة رفيعة المستوى هي لجنة النزاهة الإدارية. وتقوم اللجنة بمناقشة قضايا الرقابة المالية التي أثارها مكتب رئيس الجهاز الرقابي.
- من بين أهم عناصر نظام المتابعة هو عقد اجتماع بعد عملية الرقابة المالية مع الوكالات التي خضعت للرقابة ووزارة التخطيط والموازنة ووزارة الإدارة الحكومية والشؤون الداخلية لمناقشة الإجراءات الواقعية لمعالجة توصيات الرقابة المالية واتخاذ قرارات تتعلق بالموازنة والموظفين. ويستعد الجهاز الأعلى للرقابة المالية لنشر ردود فعل الوكالة الحكومية على التوصيات على صفحة موقعها الإلكتروني على الإنترنت وتحديث هذه الصفحة الإلكترونية بصفة منتظمة.
- لا يملك الجهاز الأعلى للرقابة المالية أية سلطة لضمان معالجة الجهات المشمولة بالرقابة للقضايا المثارة في تقرير الرقابة المالية وتوصياته كما أن لجنة الحسابات العامة لا تفعل أي شيء. يقوم الجهاز الأعلى للرقابة المالية بمتابعة اقتراح يدعو إلى إنشاء لجنة صغيرة للأمانات الدائمة في مكتب رئيس الوزراء وإلى عقد اجتماع بين وزير المالية ومدير الرقابة المالية وبين الجهة التي خضعت للمراجعة المالية لمعالجة الخروقات التي تم تحديدها في التقارير الرقابية.
- ترفع محكمة المراقبة المالية تقاريرها إلى البرلمان مرة في كل سنة كما يمكنها تقديم تقارير خاصة. ويخضع تقرير المحكمة إلى جلسات استماع تعقدها اللجنة الفرعية للموازنة حيث يتم استدعاء المسؤولين الكبار داخل الوزارات لإعطاء أجوبة عن الأسئلة. وتقبل اللجنة التوصيات المدرجة في تقرير المحكمة وتطلب من الوزارات تنفيذ التوصيات في إطار زمني معين وترفع تقريرا إلى المحكمة أو اللجنة.

المبدأ الثامن :
الاستقلال الذاتي المالي والإداري وتوفير الموارد البشرية والمادية والنقدية المناسبة :

الإيضاحات :
ينبغي للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة أن تتمتع بالموارد البشرية والمادية، والنقدية اللازمة والمعقولة؛ ولا ينبغي للسلطة التنفيذية التحكم في طريقة الوصول إلى هذه الموارد أو توجيهها. تقوم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بإدارة ميزانيتها كما أنها حرة في تخصيص هذه الميزانية كما تراه مناسبا.
تكون السلطة التشريعية أو إحدى لجانها مسؤولة عن ضمان توفير الموارد اللازمة للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة لكي تتمكن من القيام بالمهام المنوطة بها.

التطبيقات الجيدة :
- **لا توجد آلية رسمية للجوء إلى البرلمان إذا كانت الموارد غير كافية**. يمكن تقديم تقرير إلى السلطة التشريعية في البرلمان بالإضافة إلى إجراءات الميزانية العادية.
- **طريقة تحديد الميزانية لا تتميز بالاستقلالية والنزاهة الكافية.** تتم مناقشة ميزانية الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة حاليا مع ممثلي الحكومة الذين يخضعون بدورهم إلى رقابة الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة. وينبغي لهذه الطريقة
  - تحديد التمويل المناسب للجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة بطريقة موضوعية تزيل أي إمكانية لممارسة تأثير – حقيقي أو محتمل.

- مراجعة فعالة لمستوى تمويل الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة وأدائه لضمان المساءلة.

- ولتحقيق مستوى الاستقلالية المرغوب فيه، يعين رئيس السلطة التشريعية في البرلمان فريقاً من البرلمانيين مهمته مراقبة طلبات التمويل السنوية التي يقدمها الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة. يستلم فريق المراقبة طلب التمويل من الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة بالإضافة إلى تحليل الحكومة لهذا الطلب. ويمكن للفريق أن يطلب معلومات من الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة والحكومة وكذلك الاستفادة من الخبرة الخارجية قبل رفع توصياته إلى الخزينة.
- **يدفع الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة مباشرة أجور وتعويضات المراقبين الميدانيين.** لا يمكن للوكالات أن تصر على أن يتواجد المراقبون المعينون في مقر وكالاتهم (مما يجعلهم حقاً مراقبين داخليين). استبدل الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة مجموعات المراقبين المتواجدين داخل الوكالات بمجموعات مراقبين موجودين داخل الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة.
- **للجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة رأيه فيما يتعلق بتخصيص الميزانية.** يستلم الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة مبلغا إجماليا من ميزانية الدولة العامة (تصويت بالانترنت). ويقوم رئيس الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة بتحديد كيفية توزيع مبالغ الأموال المخصصة لمختلف فئات النفقات.
- للجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة رأيه فيما يتعلق بتوزيع الأموال على مختلف فئات النفقات لكن المسألة المطروحة هي هل قام البرلمان بالموافقة على مبالغ مالية كافية. إذا كانت الأموال المخصصة عاجزة عن تغطية الاحتياجات، يتم تقديم طلبات إلى وزارة المالية ثم إلى رئيس الوزراء وبعد ذلك، إذا لم يتم الحصول على رد إيجابي، إلى لجنة الحسابات العامة.
- **تخضع إحدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إلى إجراءات الميزانية التالية:**

أ) يقدم الجهاز الأعلى للرقابة المالية طلبه السنوي للحصول على الأموال إلى وزارة المالية.
ب) تقوم وزارة المالية بتحويل ذلك الطلب إلى وزراء الحكومة دون أي تغييرات.
ج) يناقش وزراء الحكومة طلب الميزانية مع ممثلي الحكومة (الذين يخضعون بدورهم إلى مراقبة الجهاز الأعلى للرقابة المالية). ورغم أنه يحق لمجلس الوزراء تغيير طلب ميزانية الجهاز الأعلى للرقابة المالية، يشارك رئيس الجهاز الرقابي في اجتماع مجلس الوزراء بصفة مستشار.
د) يوافق مجلس الوزراء على طلب الميزانية، وتقوم لجنة النفقات العامة والمراجعة المالية في البرلمان بمراجعته ومراجعة آراء اللجنة.
هـ) إذا وافق البرلمان على رأي اللجنة، تكون استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة المالية مضمونة.

يحق للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة أن تلجأ مباشرة إلى السلطة التشريعية إذا كانت الموارد المتاحة غير كافية ولا تسمح لها بالقيام بالمهام المنوطة بها.